مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، ص161– ص185 يناير 2013
ISSN 1726-6807 http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/

بَلاغَةُ العُدولِ إلى القَطْعِ
مُثُلٌ مِنَ العَرَبِيّةِ والسّياقِ القُرآنيّ

د. حامد علي أبو صعيليك

جامعة البلقاء التطبيقية - كلية الأميرة عالية الجامعية -عمّان

قسم اللغة العربية

ملخص: اقترانُ الموقعيةِ التركيبيةِ بالعلامةِ النحويةِ اقترانًا ثابتًا سمتٌ نألفهُ في النظامِ اللغويّ للعربيةِ الفصحى، لا يحيدُ عمّا اختطّته السليقةُ له، حتى غدا ثابتا يسِمُ أبواب النّحو كلّها.

ومما يَأْلَفُه سمعُ العربيِّ طردُ الأبوابِ على وتيرة واحدة، فلا يحيد المبتدأُ ولا الخبر عن الرفع، ولا ينزاح الفاعل ولا المفعول عمّا علِق بهما من حركة، فإن وقع في النسقِ المألوف بعضُ اختلال كان ذلك كنغمةٍ علَتْ على أقْرانِها- على حين غِرّة - في مقطوعةٍ موسيقيةٍ منضبطةٍ على سمت واحد، فأثارت سؤالا: لِمَ نَشَزَتْ(1) ؟!

لِمَ نَشَزَتْ ؟! هو السؤال العريض لهذا البحث، إذ استوقفه افتراق نغمة النعت عن منعوته كما في قولنا : " مررتُ بزيدٍ المسكينَ أو المسكينُ "، بعد ما كان بينهما من اتّساق، في ما نسميه " العدول إلى القطع " إذ إن العدولَ التنغيميَّ في سياقٍ تألفه أُذُنُ العربيِّ، غَرضهُ لَفْتُ السّمعِ، إلى أنَّ أمراً جديداً استحقَّ أن يُخالَف عندهُ الإعراب.

فلا يخفى على دارسِ العربيّةِ الارتباطُ الوثيقُ بينَ المعنى والحالةِ الإعرابيّةِ، ويُعدُّ العدولُ إلى القطعِ واحداً من المواطنِ التي يتجلى فيها هذا الارتباط، والهدف الذي ينشده هذا البحث عدم الوقوف عند التغير الإعرابيّ وارتباطه بمعاني " المدح والذم والترحم " التي أبرزها النحاة، بل تجاوز ذلك إلى استكناه دورِ المتكلمِ والمخاطَبِ ومضمونِ الخطابِ في هذا العدول.

Denotation of Syntax Variability of Attributive Style: instances from Arabic and Qur'anic Context

Abstract: Location of words in sentences steadily connected with declension signs is a familiar feature in the linguistic system of standard Arabic. An Arab is naturally used to hearing one regular System of Syntax. This connection characterizes all parts of Arabic Grammar. The primate and predicate, for instance, do not run off the track of their open declension signs. Nor does the agent and patient deviate from their relevant declension signs. Therefore, if there happens to be some deviation from the common pattern, it

---

(1) نَشَزَ الشّيءُ؛ أي : ارتفع ، النِّشْزُ والنَّشَزُ المَتْنُ المرتفعُ من الأَرض ، وفي المعجم الوسيط :يقال نشزت النغمة من مثيلاتها نبت وخرجت عن قاعدتها.

will be as a sudden dissonance in syntax, similar to a sudden dissonance in the middle of a regular musical composition. Consequently, this dissonance would raise the question:

(Why is the disaccord in tune?), this is the main question of the research raised due to the deferent tune of adjective from that of substantive in syntax . When we say, Mararto bezaiden Almeskeeno. We notice that the declension sign of (Almeskeena) is deferent from that of (Almeskeeno), known to grammarians as syntax variability of attributive style. Disaccord in tune, a context familiar to an Arab's ear, aims at calling attention, that something new has required inconsistency in declension.

Solid correlation between meaning and declension case is well known to students of Arabic. Syntax variability of attributive style is one of the cases in which this correlation is clearly apparent. The aim of this paper, therefore, is to disregard the declension variability and to see its connection with the meaning of 'praise, criticism, and invoking mercy,' highlighted by grammarians. This question even went further to fathom the role of the speaker, addressee and the content of discourse in this variability.

مدخل:

لا يخفى على مطَّلع ما حفظته مظان اللغة وكتب القراءات من صور التنوع اللهجي ، وما تحفل به اللهجات من تنوعات إعرابية، تؤشر إلى ما بينها من افتراق، وقد استعانت العربية بالصوائت القصيرة (الحركات) مؤشراتٍ توحي بالمعاني المرادة.

وما فتئ النحاة يؤكدون على أن الإعراب فرع المعنى، وأن الحركات دلائل المعاني، وقد طفحت مظان العربية بمقالاتهم التي تدلل على متانة الوشائج بين العلامة والمعنى، والتأكيد فيها على وظيفةِ الحركات بيّنٌ، قال ابن قتيبة (-213 هـ) :"ولها _ يعني العرب _ الإعراب الذي جعله الله وشْياً لكلامها، وحليةً لنظامها، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين، كالفاعل والمفعول، لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما _ إلا بالإعراب، ولو أن قائلاً قال: (هذا قاتلٌ أخي) بالتنوين، وقال آخر: (هذا قاتلُ أخي) بالإضافة _ لدل التنوين على أنه لم يقتله، ودل حذف التنوين على أنه قد قتله"(1).

وإلى هذا أشار أبو القاسم الزجاجي (- 337هـ): " فإن قال قائل: قد ذكرتَ أن الإعراب داخل في الكلام فما الذي دعا إليه، واحتيج إليه من أجله؟ فالجواب: أن يقال: إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة _ جُعِلَتْ حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني،

---

(1) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ت السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية ص11. وينظر : اتفاق المباني وافتراق المعاني، أبو الربيع سليمان بن بنين المصري، ت : يحيى عبدالرؤوف جبر،عمان، دار عمار ، ط 1،1985، 1-97.

فقالوا: ضرب زيد عمراً، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به "(1)

وقال ابن جنّي(-391هـ): في باب القول على الإعراب بأنه: "الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنَّكَ إذا سمعت "أكرمَ سعيدٌ أباه"، و"شكرَ سعيداً أبوه"، علمْتَ برفعِ أحدهما ونصبِ الآخر، الفاعلَ من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً، لاستبهمَ أحدُهما من صاحبِهِ" (2).

من الواضحِ لدى المهتمّين بعلمِ النَّحْوِ أنّ الإعرابَ في حقيقته، عبارةٌ عن بيان موقع الكلمة أو الجملة من الكلام، وذلك يعتمد على فهم المعنى وتحديده؛ ولذلك جعله ابن جني دليلاً على اختلاف المعاني بقوله: "ألا ترى أنّ موضوع الإعراب-على مخالفة بعضه من حيث كان-إنّما جيء به دالاً على اختلاف المعاني" (3) وهو عند الزّجّاجيّ : " إنَّما دخل الكلامَ؛ ليفرّقَ بينَ الفاعلِ والمفعول، والمالكِ والمملوك، والمضاف إليه، وسائر ما يَعْتَورُ الأسماء من المعاني" (4).

ولا يكاد النظر البلاغي ببعيد عما ارتآه النحاة، يقول الجرجاني(- 471هـ) : " إذ كان قد عُلِمَ أنَّ الألفاظَ مغلقةٌ على مَعانيها حتّى يكونَ الإعرابُ هو الذي يفتحها وأنّ الأغراضَ كامنةٌ فيها حتى يكونَ هو المستخرِجَ لها وأنه المعيارُ الذي لا يُتبيَّنُ نُقصانُ كلامٍ ورُجحانهُ حتى يُعرضَ عليه"(5).

وقد ألمح السّكاكيّ (- 626هـ) إلى ذلك بالقول : "إنَّ كلَّ واحدٍ من وجوه الإعراب دالٌّ على معنىً، كما تشهد لذلك قوانينُ علمِ النّحْو"(6) ، أو أنَّ " النّظر في علم الإعراب، إنّما هو نظرٌ في

---

[1] الإيضاح في علل النّحو، الزّجّاجيّ، أبو القاسم، تحقيق: د. مازن المبارك، بيروت، دار النّفائس، ط2،(1973م)، ص69، وينظر الأشباه والنظائر، السيوطي، ت : طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية،(1395هـ،1975م)، 1-78،

[2] الخصائص، ابن جني، ت : محمد على النجار، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2،(1973م)، 1-35.

[3] المصدر السابق :1-175.

[4] الإيضاح في علل النّحو، الزّجّاجيّ، ص76.

[5] دلائل الإعجاز، الجرجاني، ت : محمد رضوان الداية ود. فايز الداية، دمشق، مكتبة سعد الدين، ط2، (1407هـ،1987م) ص80.

[6] مفتاح العلوم، السّكاكيّ، وشرحه نعيم زرزور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1،(1403هـ-1983م)، ص251.

حصول مطلق المعنى، وكيفيّة اقتباسه من الّلفظ المركّب فلا بدَّ من الإحاطة بصحّة التّركيب، ليأمن الخلط في تأدية المعاني وتحصيلها"(1) على ما يراه العلوي.

وما ذلك إلا لأن " الإعراب - به تُميَّز المعاني ويُوقَف على أغراض المتكلمين. وذلك أنّ قائلاً لو قال: ما أحسن زيد غيرَ معرب أو ضربَ عمرْ زيد غير معرب، لم يوقَف على مراده. فإن قال: ما أحسنَ زيداً أو ما أحسنُ زيدِ أو ما أحسنَ زيدٌ أبانَ بالإعراب عن المعنى الذي أراده "(2).

ومما يؤكّد متانة الصلة بين الإعراب والمعنى، ما نجده عند المفسرين ومعربي القرآن، ففي تعقيبه على قول الله : ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾(3) ، يقول الطبري : " فمعلومٌ أن قوله:"صُمٌّ بكمٌ عُميٌ"، يأتيه الرفع من وجهين، والنصب من وجهين:

فأما أحدُ وجهي الرفع: فعلى الاستئناف، لما فيه من الذم، وقد تفعل العرب ذلك في المدح والذم، فتنصِب وتَرفع، وإن كان خبرًا عن معرفة، كما قالت الشاعرة(4):

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ   سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلِينَ بكلِّ مُعْتَرَكٍ   وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

فيروى:"النازلون" و"النازلين"، وكذلك"الطيِّبون" و"الطيِّبين"، على ما وصفتُ من المدح. والوجهُ الآخر: على نية التكرير من"أولئك"، فيكون المعنى حينئذ: أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين، أولئك صُمٌّ بكم عمي فهم لا يرجعون.

وأمَّا أحد وَجهي النصب: فأن يكون قَطعًا مما في"مهتدين" من ذكر"أولئك"؛ لأن الذي فيه من ذكرهم معرفة، والصم نكرة. والآخر: أن يكون قطعا من"الذين"؛ لأن"الذين" معرفة و"الصم" نكرة. وقد يجوز النصبُ فيه أيضًا على وجه الذم، فيكون ذلك وجهًا من النصب ثالثًا"(5).

---

(1) الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، العلويّ، عليّ بن إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلمية، 1400هـ-1980م 1-182.

(2) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، ت: عمر فاروق الطباع، بيروت، مكتبة دار المعارف، ط1 (1414-1993)،ص : 196، وانظر : المزهر، السيوطي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1(1998م)، 1-260.

(3) البقرة :18.

(4)البيتانِ للخِرْنِق بن هفَّان، الدِّيوان، ت: يسري عبد الغني عبد الله، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، (1991م)، ص43.

(5) جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر الطبري (المتوفى : 310هـ)،ت : أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ - 2000، 21 - 329. وينظر : الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (المتوفى : 671هـ)، ت: : هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية،(: 1423هـ- 2003م)، 1-214.

وفي تعقيبه على نصب كلمة (قُرْآنًا) في قول الله :"﴿ حم، تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾(1) ، قال : ﴿ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾(2) ، شغل الفعل بالآيات حتى صارت بمنزلة الفاعل، فنصب القرآن، وقال: ﴿ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾(3) على أنه صفة، وإن شئت جعلت نصبه على المدح كأنه حين ذكره أقبل في مدحته، فقال: ذكرنا قرآنا عربيا بشيرا ونذيرا"، ثمّ قال:" وقد يكون النصب فيه على القطع؛ لأن الكلام تامّ عند قوله"آيَاتُهُ". قال: ولو كان رفعا على أنه من نعت الكتاب كان صوابا "(4)

وفي تعليق الفراء على قول الله : ﴿ أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ ﴾(5) ، قال :"منصوب عَلَى القطع؛ أى مِنَ الأسْماء التى ذُكرت، ذكر منهم..... والرفع جَائز عَلَى الاستئناف ولم أسمَعْ أحداً قرأ به و (أشحَّة) يكون عَلَى الذمّ، مثل ما تنصب على المدح، عَلَى مثل قوله (مَلْعُونِينَ) (6).

وفي تعقيب الأخفش على قول الله : ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾(7) يقول: "وَتَصْلَى امرأتُه حمالةِ الحَطَب" و(حمالةُ الحَطَبِ) من صفتها، ونصب بعضهم (حمّالةَ الحَطَب)، على الذم كأنه قال "ذكرتُها حمالةَ الحطبِ"(8).

وليس ببعيد عما نحن فيه جعل النحاة " الضمة " أو ما ينوب عنها علم الإسناد، وما تتضمنه الجملة الاسمية من دلالة على الثبوت، واعتبار الفتحة أو ما ينوب عنها " علم المفعولية " ؛ فالمعنى المراد حدث متغير يعبر عنه بفعل وما يتألف معه ودلالته على التجدد والحدوث متفق عليها، وهذا يعني أن النصب مما يقتضيه الفعل؛ أي الحدث المتغير لذا تكون الفتحة موحية بالمعنى المرتبط بها.

---

(1) فصلت:1-3.

(2) فصلت:1-3.

(3) فصلت:1-3.

(4) جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري ، 21 - 329. وينظر : الجامع لأحكام القرآن، القرطبي ، 1-214.

(5) الأحزاب : 19.

(6)معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، ت 207 هـ، تصدير : محمد أبو الفضل إبراهيم، عالم الكتب، بيروت، ط2،(1400 هـ - 1980م) ،ص: 4 - 25.

(7) المسد:4.

(8) معانى القرآن،الأخفش، ت : فائز فارس ، دار البشير ، دار الأمل ، ط 2 (1401هـ،1981م)، 2- 548، وينظر : البيان في إعراب غريب القرآن، أبو البركات الأنبا ري، ت: بركات هبود، بيروت، دار الأرقم،(د .ت) ،(د .ط)،ص: 2-460.

والكسرة علم الإضافة ترتبط بها وتعبر عنها، فكل حركة من هذه الحركات موحية بالمعنى المقصود الذي صار معروفا عند كل نحوي.

فالضمة علم الإسناد والفتحة علم المفعولية أو الفضلة والكسرة علم الإضافة"[1]، فضلا عن توظيفها دالةً من دوال المطابقة.

وذلك ما عناه المفسرون في تعقيبهم على قراءة (الحمدُ لله) بضم الدال وفتحها بالقول :" وقراءَةُ الرفْعِ أمكنُ، وأَبْلَغُ مِنْ قراءَةِ النَّصب ؛ لأنَّ الرفعَ في باب المَصَادِرِ التي أَصلُها النِّيَابَةُ عَنْ أَفْعَالِها يدل على الثُّبُوتِ والاستقرَارِ، بخلافِ النَّصبِ ؛ فإنه يدلُّ على التجددِ والحُدوثِ، ولذلك قال العلماء : إن جوابَ إِبْرَاهِيمَ -عليه الصلاة والسّلام- في قولِه تَعَالَى حكايةً عنه : ﴿ قَالَ سَلاَمٌ﴾[2]، أَحْسَنُ من قولِ الملائكة : ﴿ قَالُواْ سَلاَماً ﴾[3] ، امتثالاً لقوله تعالى : ﴿ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَا ﴾[4] ، فالتركيب ثابت " قالوا سلاما " و" قال سلام "، ولم تتغيّر فيه إلاّ حركةُ الّميم ؛ للدلالة على أن إبراهيم عليه السلام حياهم بتحية أحسن من تحيتهم؛ لأن الرفع دال على معنى ثبات السلام لهم دون تجدده وحدوثهَ[5].

فهل كانوا يفعلون ذلك، وهم يعتقدون أنَّ الحركاتِ لا تدلّ على معنىً، ولا أثرَ لها في إيضاح الدلالة؟!.[6]

وهذا التفسير للمعاني الناصبة أو الرافعة مرده النظر في ما يعتري آخر الكلمة ، وما توحي به الحركة (العلامة) من دلالة على المعنى الذي ينصب أو يرفع أو يجر، وما هذه النصوص إلا براهين على قيمة العلامة الإعرابية في توجيه التفسير الذي يقود إلى التقدير.

تبعية النعت للمنعوت

تقتضي تبعية النعت لمنعوته، حصول المطابقة في جملة أمور، عدّها أبو بكر السراج بقوله :" وإنما كانت الصفة كالموصوف في التعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث

---

[1] ينظر: البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، كريم الخالدي، دار صفاء للنشر، عمّان ، ط1 ،(1428هـ- 2007)، ص: 31-32.

[2] هود : 69 .

[3] هود : 69 .

[4] النساء : 86.

[5] ينظر : الكشاف، الزمخشري ، ت : عبد الرزاق عبد المهدي، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، (د . ط)،(د.ت)،ج: 2، ص:52.

[6] معانى القرآن، الفراء، 1 - 33.

والإعراب" ، وإلى هذا ذهب ابن يعيش(-643هـ) بقوله :" إن الصفة تابعة للموصوف في أحواله،وجملتُها عشرة أشياءٍ، رفعه ونصبه وخفضه، وإفرادهُ وتثنيتهُ وجمعهُ، وتنكيرهُ وتعريفهُ، وتذكيرهُ وتأنيثهُ "(1).

ومن أبرز وجوه التطابق تطابق الحالة الإعرابية، لما بين الصفة والموصوف من اتفاق في المعنى، وقد نصّ النحاة على وجوب المطابقة الإعرابية (2)، كما في قول الله : { وَفِي ذَلِكُمْ بَلاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ } (3)، وقوله تعالى : { بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ } (4)، وكقوله تعالى:{ وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلالاً طَيِّباً } (5)، وقوله تعالى : { وَحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ} (6).

ومرجع هذا التطابق وعلته، أنهما كالاسم الواحد على ما يذكر سيبويه، يقول : " فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررت برجلٍ ظريفٍ قبل، فصار النعت مجروراً مثل المنعوت؛ لأنهما كالاسم الواحد. وإنما صارا كالاسم الواحد من قبل أنك لم ترد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل، ولكنك أردت الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف "(7).

وإنما وجب للنعت أن يكون تابعاً للمنعوت فيما ذكرناه، من قِبَلِ أنَّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد، فصار ما يلحقُ الاسمَ يلحقُ النعتَ في ما يراه ابن يعيش. وإنما كان " النعت والمنعوت " كالشيء الواحد لما يحدثه النعت من تخصيص لمنعوته، يقول ابن يعيش :" وإنما قلنا إنهما كالشيء الواحد، من قِبَلِ أنَّ النعتَ يُخرِجُ المنعوتَ من نوعٍ إلى نوعٍ أخصّ منهُ، فالنعتُ والمنعوتُ بمنزلةِ نوعٍ أخصّ من نوعِ المنعوتِ وحده "(8).

ومما يؤكد أن الإعراب مدخل المعنى، وأساسه في فهم مضامينه، قول أبي بكرابن السراج :" لأن الصفة هي الموصوف في المعنى ومحال أن يكون الشيء الواحد معرفة ونكرة ومفردا وأكثر في

---

(1) شرح المفصل، ابن يعيش(- 643 هـ)، عالم الكتب، بيروت،(د.ط) ، (ط .ت) ، ص: 3-54.

(2) ينظر : شرح المفصل، ابن يعيش النحوي،ج: 3 ،ص:54، وينظر : شرح الرضي على الكافية، الإستراباذي، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران،ج: ،ص: 302، شرح ابن عقيل، ت : محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط 14، (1384 هـ - 1964 م)،ج:2 ،ص: 193 – 194.

(3) البقرة:49.

(4) الأعراف: .

(5) الأعراف: .

(6)الصافات: .

(7) المائدة:88 .

(8) شرح المفصل، ابن يعيش،ج:3 ،ص:55.

حال واحدة "[1]، ومن هنا كان لا بدّ من أَنْ تراعى المطابقة ؛ إذ إنها المعين في فهم حقيقة المراد من التّركيب قبل إعرابه، فإنّه فرع المعنى، فضلا عن أنّ غياب التطابق يذهب بوحدة التركيب، ويخل بالتماسك النصي وفق ما يألفه نظام السمع العربي الفصيح.

العدول الإعرابي

تشيع في التراكيب العربية ظاهرة " العدول الإعرابي " في ما يعرف عند النحاة بـ"القطع" في خروج عن السمت الإعرابي المألوف. ويغلب وقوع التغاير في بابي النعت المراد به المدح أو الذم أو الترحم، وفي المعطوف عطف نسق؛ وخاصّة في المعطوفات المتعددة التي كانت في أصلها نعوتا، ثم فصل بينها بحرف العطف.

يقول سيبويه في " باب ما ينتصب على التعظيم والمدح": "أما الصفة؛ فإن كثيراً من العرب يجعلونه صفةً، فيُتبعونه الأولَ، فيقولون: الحمد لله أهلِ الحمد والحميد هو، وكذلك الحمد لله أهلِه: إن شئت جررت، وإن شئت نصبت. وإن شئت ابتدأت كما قال مُهلهل[2]:

وَلَقدْ خبطنَ بيوتَ يشكرَ خبطةً أَخْوَالُنَا وَهُمُ بَنُو الأَعْمَامِ

وسمعنا بعض العرب يقول: " الحمد لله ربَّ العالمين "، فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية، ومثل ذلك قول الله عز وجلّ: ﴿ لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُوْلَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْراً عَظِيماً ﴾[3] ، فلو كان كله رفعاً كان جيداً. فأما المؤمنون فمحمولٌ على الابتداء"[4].

وقال كذلك :" زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدّث الناس ولا مَن تخاطب بأمرٍ جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ، فجعله ثناء وتعظيماً ونصبه على الفعل، كأنه قال: أذكرُ أهلَ ذاك، وأذكر المقيمين، ولكنه فعلٌ لا يستعمل إظهارُه"[5] .

---

[1] الأصول في النّحو، ابن السراج، ت: د. عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرّسالة، لبنان ،بيروت ،(د.ط) ،(د.ت) ، (1420هـ-1999م) ،ج:1، ص:450.

[2] الكتاب ، سيبويه ،ج:2 ،ص:63.

[3] النساء:162.

[4] المصدر السابق،ج:2،ص:63.

[5] المصدر السابق،ج:2،ص:63.

ويقول الفراء :" فما أتاك من مثل هذا فى الكلام نصبته ورفعته. ونصبه على القطع وعلى الحال. وإذا حسن فيه المدح أو الذمّ فهو وجه ثالث. ويصلح إذا نصبته على الشتم أو المدح أن تنصب معرفته كما نصبت نكرته"(1).

يقول الزركشي (- 794 هـ) : " واعلم أن مراد المادح إبانة الممدوح من غيره، فلا بد من إبانة إعرابه عن غيره ؛ ليدل اللفظ على المعنى المقصود ويجوز فيه النصب بتقدير" أمدح" والرفع على معنى "هو" ولا يظهران لئلا يصيرا بمنزلة الخبر"(2).

وفي " باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم " يقول سيبويه : " تقول: أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيث: لم يرد أن يكرره ولا يعرّفك شيئاً تُنكره، ولكنه شتمه بذلك، وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً: ﴿ وامرأتُه حمّالةَ الحطب﴾، لم يجعل الحمالة خبراً للمرأة، ولكنه كأنه قال: أذكرُ حمّالةَ الحطب، شتماً لها، وإن كان فعلاً لا يُستعمل إظهاره"(3).وقيل : " إنها نعتت بهذا تخسيسا لها عقوبة لإيذائها النبي"(4).

ويقول الفراء : " ترفع الحمّالةُ وتنصب، فمن رفعها فعلى جهتين: يقول: سيصلى نار جهنم هو وامرأته حمالةُ الحطب تجعله من نعتها، والرفع الآخر وامرأتُه حمالةُ الحطب، تريد: وامرأته حمالة الحطب فى النار، فيكون فى جيدها هو الرافع، وإن شئت رفعتها بالحمالة، كأنك قلت: ما أغنى عنه ماله وامرأته هكذا. وأما النصب فعلى جهتين: إحداهما: أن تجعل الحمالة قطعا؛ لأنها نكرة؛ ألا ترى أنك تقول: وامرأته الحمالة الحطب، فإذا ألقيت الألف واللام كانت نكرة، ولم يستقم أن تنعت معرفة بنكرة. والوجه الآخر: أن تشتمها بحملها الحطب، فيكون نصبها على الذم". (5)

---

(1) معانى القرآن، الفراء،ج:1 ،ص: 285.

(2) البرهان في علوم القرآن، البرهان في علوم القرآن ، الزركشي (- 794هـ) ، ت : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، ط1 ، (1376 هـ - 1957 م) ، ج:3، ص: 98 .

(3) الكتاب، سيبويه،ج:2، ص:70.

(4) إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، ت: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت ، (د.ط) ، (1409هـ-1988م)، ج:5 ،ص:306.

(5) معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تصدير : محمد أبو الفضل إبراهيم، عالم الكتب، بيروت، ط2، (1400هـ - 1980م) ، ج:3، ص:298، وينظر : الجامع لأحكام القرآن، ج:30 ،ص: 338، والتبيان في إعراب القرآن، ج:2 ، ص: 296، والبحر المحيط،ج:10 ،ص: 567.

ومن الترحم قول سيبويه: " والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه، ولا يكون بكل صفة ولا كل اسم، ولكن ترحّم بما ترحّم به العرب. وزعم الخليل أنه يقول: مررت به المسكين، على البدل، وفيه معنى الترحّم، وبدله كبدل مررت به أخيك. وقال (1):

فأصبحتْ بقَرْقَرى كَوانِساً... فلا تلُمه أن ينام البائسا

ويقع القطع في المعطوف عطف نسق؛ وخاصّة في المعطوفات المتعددة التي كانت في أصلها نعوتا، ثم فصل بينها بحرف العطف، يقول الزركشي (-794هـ) : " إذا تكررت النعوت لواحد فتارة يترك العطف، كقول الله: ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ، هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ ﴾(2) ، وتارة تشترك بالعطف(3) كقول الله : ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى. الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى. وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾(4). وقال : " وفصل الجمل في مقام المدح والذم أبلغ من جعلها نمطا واحدا "(5)، ومنه في المدح قول الله : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾(6) ، فانتصب (وَالْمُقِيمِينَ) على القطع، وهو من صفة المرفوع الذي هو (الْمُؤْمِنُونَ)...؛ لأن الموضع للتفخيم فالأليق به إضمار الفعل حتى يكون الكلام جملة لا مفردا"(7).

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾(8) ، إلى قوله تعالى: ﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ﴾ (9) ، نص عليه سيبويه بالقول : " ولو رفع (الصابرين) على أول الكلام كان جيداً. ولو ابتدأتَه فرفعته على الابتداء كان جيداً كما ابتدأتَ في قوله: " والمؤتون الزكاةَ."(10)

ونظير هذا النصب من الشعر:

لا يبْعَدَنْ قومي الذي همُ سمُّ العُداة وآفةُ الجُزْرِ
النازلين بكل مُعترَكٍ والطيبون معاقدَ الأزر

---

(1) الكتاب، سيبويه،ج:2 ، ص:74-75.

(2) القلم:10-11.

(3) البرهان في علوم القرآن ، ج:2 ،ص: 446.

(4) الأعلى :1-3 .

(5) المصدر السابق.

(6) النساء:162.

(7) المصدر السابق.

(8) البقرة:177.

(9) البقرة:177.

(10) الكتاب 2-63 – 64..

فرفعُ الطيبين كرفع المؤتين(1).

هذا وحقيقة القطع يسوق إلى توليد أنموذجين تركيبيين، فإن كان النعت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدأ، إن رفعت النعت، وقدرت "هو"، و"الفعل" إن نصبت النعت، وقدرت فى المدح (أمدح)، وفى الذم:(أذم)، وفى الترحم: (أرحم)؛ فيصير الكلام فى التقدير جملتين، يقول ابن بابشاذ: "والعلة فى إجازة القطع، والخروج عن مشاكلة الإعراب، إنما هو لما أريد من التنبيه على المدح أو الذم، فيصير الكلام فى التقدير جملتين، وإذا كان الكلام جملتين طال بهذا التقدير، وإذا طال بهذا التقدير، كان أشبه بالمدح أو الذم المقصود؛ لأن الإسهاب والإطالة فى مثل هذا يستحب ولذلك شرط فى القطع أن يكون بعد تكرير النعت، ولا يستعمل هذا القطع فى المدح أو الذم إلا بصفة تدل على ذلك."(2)

ووجوب حذف الرافع، والناصب أنهم لما قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم، جعلوا إضمار العامل أمارة على ذلك، كما فعلوا فى النداء، إذ لو أظهروا العامل، وقالوا: أدعو عبدالله مثلا، لخفي.

المتغيرات غير اللغوية وأثرها في العدول إلى القطع.

تقوم عملية الخطاب اللغوي على ركنين، الأول: منظومة البناء التركيبي ومكوناته اللفظية والإشارية، بدءا من بنية الكلمة، وطريقة ائتلافها مع شقيقاتها، ونظام ذلك الائتلاف، إسنادا أو إضافة أو عطفا... إلخ، انتهاء بالعلامة المعبرة عن تلك الحالة. والثاني: جملة المتغيرات غير اللغوية الحافّة بالنص، أو ما يعرف " بسياق الموقف "، من نوع المخاطَب، وطبيعة المقام المحيط

---

(1) الكتاب ،ج:2 ،ص:63 – 64. ويزيد سيبويه من استجلاء صورة ما يتركه التغاير الإعرابي من أثر دلالي ،ينبني عليه تغيّر في توجيه مضامين الخطاب، بحمل " القطع " على ما يماثله في باب النداء من عدول بالقول : " وهذا شبيهٌ بقوله: إنا بني فلانٍ نفعل كذا، لأنه لا يريد أن يخبر مَن لا يدري أنه من بني فلان، ولكنه ذكر ذلك افتخاراً وابتهاءً. إلا أن هذا يجري على حرف النداء "... وتُرك إظهار الفعل فيه حيث ضارع هذا وأشباهه، لأن إنّا بني فلان ونحوه بمنزلة النداء. وقد ضارعه هذا الباب. وإليه ذهب المبرد في الكامل في تعقيبه على قول الشاعر :

إنا بني نهشل لا ندعي لأبٍ... عنه، ولا هو بالأبناء يشرينا

قال: " ومن قال : "إنا بنو نهشل"، فقد خبرك، وجعل" بنو" خبر" إن"، ومن قال: " بني"، إنما جعل الخبر:

إن تبتدر غاية يوماً لمكرمةٍ... تلق السوابق منا والمصلينا

ونصب"بني" على فعل مضمر للاختصاص، وهذا أمدح، ومثله: نحن بني ضبة أصحاب الجمل.

(2) شرح المقدّمة المُحْسِبَة، لابن بابشاذ، ت خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط ،1،(1976م) ، ج: 1،ص:418.

به، وغرض المتكلم، وما تتركه هذه المتغيرات من أثر في ترتيب عناصر الجملة، وتأليفها بأقصر طرائق النظم وأوجزها.

ومِنَ المهمِ ذكرُهُ في هذا السياق، أنّ تعدد الوجوه الدّلاليّة بتعددّ الوجوه الإعرابيّة، في العربية عامّة، وفي أسلوب " القطع " خاصّة، ليس وليد الأثر الإعرابي للعامل فحسب كما يُظن؛ بل هي نتاج تعانق السياق اللغوي وسياق الحال، وغير ذلك مما يحف بالنص من قرائن مصاحبة للحدث الكلامي.

ولعل أول ملامح الكشف عن هذا التعاضد، ما ينقله سيبويه عن الخليل، في تحليله للعلاقة بين " المتلقي ومضمون الخطاب " في سياق القطع، وذلك في تعقيبه على قول ذي الرّمة قال: وزعم عيسى أنه سمع ذا الرمة يُنشد هذا البيت نصبا"(1)ً:

لقد حملتْ قيسُ بن عَيلانَ حربَها   على مستقلٍ للنوائبِ والحربِ
أخاها إذا كانت عِضاضاً سما لها   على كل حالٍ من ذَلول ومن صعبِ

وزعم الخليل أن نصب هذا – يريد أخاها - على أنك لم ترد أن تحدّث الناس ولا مَن تخاطب بأمرٍ جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ، فجعله ثناء وتعظيماً ونصبه على الفعل، كأنه قال: أذكرُ أهلَ ذاك، وأذكر المقيمين، ولكنه فعلٌ لا يستعمل إظهارُه." (2)

وغير خفي ما تظهره عبارة الخليل: " أن نصب هذا.. "، وعبارته : " على أنك لم ترد أن تحدّث الناس ولا مَن تخاطب بأمرٍ جهلوه.." من صلة بين الإعراب والمعنى، وما اقتضاه المقام من نمط لغوي يكون فيه المخاطب عالما بالخبر أو متلبسا بالحدث، أو متصورا له أو غير ذلك مما يتطلبه السياق من متغيرات.

وتعد علاقة المتلقي بمضمون الخطاب، من أبرز القرائن التي تراعى عند العدول إلى المغايرة الإعرابية بالقطع، وذلك " بأن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم؛ لأنه إن لم يعلم، فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه، ولا قطع مع الحاجة، وكذلك إذا وصفت بوصف لا يعرفه المخاطب، لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر، فلك القطع في ذلك الثاني اللازم، نحو: مررت بالرجل العالم المبجل، فإن العلم في الأغلب مستلزم للتبجيل"(3).

---

(1) ديوان ذي الرمة ، قدم له وشرحه : أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1،(1415هـ ،1995م) ،ص:30.

(2) الكتاب،ج:2، ص:65.

(3) شرح الكافية، الرضي،ج: 2، ص:322.

وهكذا تتضح عناية الخليل وسيبويه بالسياق إلى جانب عنايتهما بالإعراب في دراستهم للتراكيب النحوية، وما اتضح من اهتمامهم بعناصر سياق الموقف المتمثلة في المتكلم والمخاطب والعلاقة بينهما، وعلم المخاطب بالمعنى إلى غير ذلك مما يرتبط بالمقام.

ومن جملة ما يتضمنه السياق من قرائن علم المخاطب بغرض المتكلم وموضوع الكلام، فمراعاته ومراعاة مقامه وجلب انتباهه مما يؤثر في تركيب الجمل وتنظيم مكوناتها وفق نسق معين، في ما نص عليه سيبويه بالقول: " وقد يجوز أن تقول: مررت بقومك الكرامُ - أي بالرفع والنصب - إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم"(1). فقد جعل سيبويه العدول إلى القطع من العلل الدلالية التي تؤدى إلى علم المخاطب بالمعنى ووضوح الدلالة لديه.

ومما يراعى عند العدول إلى القطع من القرائن غير اللغوية، ما يتضمنه السياق من دلائل تعرّف المخاطب بفضل الممدوح، وذلك نحو قولك: (مررتُ بقومك الكرام الصالحين)، ثم يمدح بعد ذلك بقوله (المطعمين في المَحْلِ)؛ لأنه قد تقدّم من كلام المتكلم ما يتقرر به عند المخاطب حال مدحٍ وثناءٍ وتشريفٍ في المذكور. ومنه في الشتم والذمّ قول الفرزدق(2):

كم عمّة لك يا جريرُ و خالةٍ   فَدْعاءَ قد حَلَبَتْ عليَّ عِشارِي
شَغَّارةً تَقِذُ الفصيلَ برجلها   فطّارةً لقوادمِ الأبكار

فنصب (شغّارةً) و (فطّارةً) على الذم و " جعله شتماً، و كأنه حين ذكر (الحلبَ) صار من يخاطب عنده عالما بذلك "(3) .

ومن هذه القرائن ، " أن يُنزِّلَ المتكلمُ المخاطَبَ منزلة من عرف فضل المعظَّم "، فيقول: " مررت بقومك الكرام، إذا جعلت المخاطَب كأنه قد عرفهم، كما قال مررت برجلٍ زيدٌ، فتُنزله منزلةَ من قال لك: من هو وإن لم يتكلم به. فكذلك هذا تُنزله هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم" (4).

ومن وحي هذه الإشارة وما سبقها تتجلى الصلة بين التغيرات الإعرابية ،وحال المخاطب، ومدى العناية بمراعاة علمه ومعرفته، ففي الحالة التي يجهل فيها المخاطبون ما يوصف به " الممدوح "،

---

(1) كتاب سيبويه، ج:2 ، ص:70.

(2) ديوان الفرزدق ، شرحه وضبطه وقدم له ، علي الفاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ،(1407هـ،1987م) ، ص: 312.

(3) كتاب سيبويه ، ج:2 ، ص:70.

(4) المصدر السابق ج:2 ، ص:70.

نجري لهم النعت فيها على التبعية، أما النمط الثاني فيعُدل فيه إلى النصب؛ لأنهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ، فجعله ثناء وتعظيماً ونصبه على الفعل، على ما يراه الخليل(1).

ومن القرائن غير اللغوية الحافة بالنص التي تراعى عند القطع،" المقام ومضمون الخطاب "؛ أما المقام فيتضح في قول سيبويه : " واعلم أنه ليس كلُّ موضع يجوز فيه التعظيم"(2) وأما مضمون الخطاب ففي قوله: " ولا كلُّ صفة يحسن أن يعظَّم بها. لو قلت: مررتُ بعبد الله أخيك صاحب الثياب أو البزّاز، لم يكن هذا مما يعظم به الرجلُ عند الناس ولا يفخّم به" ومثل ذلك قوله: " وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم فأنْ تذكرَ رجلاً ليس بنبيهٍ عند الناس، ولا معروفٍ بالتعظيم ثم تعظّمَه كما تعظّم النبيه. وذلك قولك: مررت بعبد الله الصالحَ "(3) .

ويختلف مضمون الخطاب باختلاف المخاطب، فما يُعظم به الله لا يُعظّم به غيره، وقد فرّق سيبويه بين الخطابين بقوله :" ليس كلُّ شيء من الكلام يكون تعظيما لله عز وجل يكون تعظيما لغيره من المخلوقين، لو قلت: الحمدُ لزيد، تريد العظمة لم يجز، وكان عظيما. كما لم يُجِز: (الحمدُ لزيدٍ) إذا أراد(العظمةُ لزيدٍ)؛لأن هذه الصفة لا تليق إلا بالله، ولو وصفت بها المخلوقين كان غيرَ مغتفر"(4). وهكذا سجّل سيبويه تخصيص تراكيب معلومة، بتوجيه ديني خالص، ولقد نفذ إلى ذلك من خلال المراوحة الغنية بين النظر في الأنماط اللغوية والمواقف الدينية، والحكم على التركيب بناء على ذلك.

وليس بخاف مما سبق تعانق الإعراب والسياق واتكاء أحدهما على الآخر، وما للسياق من علاقة مباشرة بإيضاح دلالات التراكيب بمعونة الإعراب، "فالكلام لا يتأتى فصله بأية حال من الأحوال عن السياق الذي يعرض فيه"(5).

ويرى د. نهاد الموسى : في حديثه عن البعد الخارجي في التحليل النحوي عند سيبويه :" أن سيبويه يفزع منذ ذلك العهد المبكر إلى السياق والملابسات الخارجية ، وعناصر المقام ؛ ليردّ ما

---

(1) كتاب سيبويه، ج:2، ص: 65.

(2) المصدر السابق، ج:2، ص: 69.

(3) المصدر السابق، ج:2، ص: 69.

(4) المصدر السابق ،ج:2،ص:70.

(5) علم اللغة، محمود السعران ص:265.

يعرض في بناء المادة اللغوية من ظواهر مخالفة إلى أصول النظام النحوي طلبا للاطراد المحكم"(1).

ويلحظ أن سيبويه يجمع في أمثلة كثيرة بين التفسير اللغوي ومتطلبات السياق ، ولا يقف عند الجانب التركيبي الخالص المنسجم مع نظرية العامل فحسب؛ بل يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم، وموضوع الكلام... وقد هداه هذا الاتساع إلى استكناه البنية الجوانيّة للتركيب النحوي ، ورسم خطوط هادية في تعلم العربية تعلما يضع كل تركيب موضعه ، ويعرف لكل مقال مقامه "(2) .

وليس قطع النعت عند النحاة على إطلاقه، إذ يقتضي سياق الحال مراعاة حال المنعوت، فقد لفت غير واحد من النحاة إلى أن شرط القطع أن يكون المنعوت معلومًا ومتعينًا بدون النعت، إما حقيقة أو ادّعاءً بأن ينزل المنعوت غير المعلوم منزلة المعلوم لأمر ما، يقول الزركشي(- 794هـ) : " إنما يحسن القطع إذا كان الموصوف معلوما أو منزلا منزلة المعلوم، لا يتصور عنده البناء على مجهول"(3).

كما يتطلب سياق الحال عند القطع مراعاة الصلة المعنوية بين النعت ومنعوته، فلم يجز بعض النحاة قطع النعت عن المنعوت إذا كان متمما لمعناه،" فإن كانت الصفة مُتمّمةً معنى الموصوف، بحيثُ لا يَتَّضِحُ إلاّ بها، لم يَجُز قطعُهُ عنها، نحو "مررتُ بمحمدٍ التاجرِ"، إذا كان "محمد" لا يُعرَفُ إلا بذكر صفته(4). وشرط ذلك " أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم؛ لأنه إن لم يعلم، فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه، ولا قطع مع الحاجة"(5).

وجعل ابن عصفور(6) تكرار النعوت شرطا في جواز القطع من الأول، وقيّده السهيلي بكون المنعوت غير متميز عند المخاطب إلا بنعته يقول :" ولا يلزم هذا الشرط على الإطلاق، ولكن

---

(1) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، نهاد الموسى ،عمّان ، دار البشير ، ط2،(1408هـ-1987م)، ص:88.

(2) نظرية النحو العربي، نهاد الموسى ص:88.

(3) البرهان في علوم القرآن،ج:2 ،ص: 449.

(4) ينظر : جامع الدروس العربية، الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت، ط39، (1422-2001م)،ج:3،ص:229.

(5) ينظر : شرح الرضي على الكافية،ج:2 ،ص:322.

(6) ينظر : نتائج الفكر، السهيلي، ت : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ص:185.وشرح الرضي على الكافية،ج: 2،ص: 322.

الاسم إذا كان معروفا عند المخاطب، ولم يقصد تمييزه من غيره لم يكن النعت حينئذ من تمامه، وإنما يقصد به مدح أو ذم، فلم يمتنع القطع من الأول، كما قال سيبويه :" وسمعنا بعض العرب يقول : الحمد لله ربَّ العالمين، فسألت يونس عنها فزعم أنها عربية "(1) .

وأما إذا كان المنعوت غير متميز عند المخاطب إلا بنعته، فلا بد حينئذ، أن يكون تابعا للمنعوت، ثم يكون تكرار النعوت شرطا في جواز القطع"(2).

ولا شك أن ما ذهب إليه ابن عصفور من جعل تكرار النعت شرطا للقطع، منتقض بقراءة " حمالةَ" بالنصب في قول الله : ﴿وامرأته حمالة الحطب﴾(3) ، وما ذكره سيبويه في " باب ما ينتصب على التعظيم والمدح " قال: " وإن شئت جعلته صفةً فجرى على الأول، وإن شئت قطعتَه فابتدأتَه. وذلك قولك: الحمد لله الحميد هو، والحمد لله أهلَ الحمد، والمُلك لله أهلَ المُلك. ولو ابتدأته فرفعتَه كان حسناً(4)"؛ إذ جاز قطع النعت وإن كان أولا.

وعلة تقديم الإتباع على القطع افتقار الموصوف إلى زيادة بيان؛ ليستحكم العلم به، أما إذا كان الموصوف معلوما لا يفتقر إلى زيادة بيان؛ فقد رأى بعضهم أن الأصل، القطعُ، وقيل: هو الأفصح ولا يشترط غير ذلك(5).

ولا شك أن جعل القطع هو الأصل والأفصح – في ما الصفة فيه مدح أو ذم والموصوف معلوم- مردود بإجماع القراء السبعة على الإتباع في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾(6)، وتضعيفهم لقراءة القطع بنصب (ربَّ) (7) على الإتباع مع كون الموصوف معلوما ولا يفتقر إلى زيادة بيان.

فإذا كانت الصفة مما لا يشارك فيها الموصوف غيره، وكانت خاصة بمن جرت عليه لا يليق ولا يتصف بها سواه، فالوجه فيها الإتباع(8)، من مثل قول الله : ﴿حم تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ

---

(1) ينظر :الكتاب،ج: 2 ،ص: 63.

(2) نتائج الفكر، السهيلي، ص: 185.

(3) المسد:4.

(4) الكتاب، سيبويه،ج:2،ص:62.

(5) ينظر: البرهان في علوم القرآن،ج:2 ،ص: 449.

(6) الفاتحة:2-4.

(7) ينظر : تفسير البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، ج:1،ص:131، قال : " قرأ زيد بن علي وطائفة (رب العالمين)، بالنصب على المدح ، وهي فصيحة لولا خفض الصفات بعدها....وإنما تضعف قراءة نصب رب ، وخفض الصفات بعدها لأنهم نصوا أنه لا إتباع بعد القطع في النعوت ".

(8) ينظر : البرهان في علوم القرآن، 2 - 449.

الْعَلِيمِ. غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ﴾(1) ، لما كان وصفه تعالى بـ(غَافِرِ الذَّنْبِ) وما بعده لا يليق بغيره لم يكن فيه إلا الإتباع "(2).

ومما يحمل عليه من أوصاف الذم قول الله : ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ، هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ ﴾(3)، فقد جرت كلها على ما قبلها بالإتباع، ولم يجئ فيها القطع،وقرأ الحسن: (عُتُلٌ) بالرفع على الذم، قال الزمخشري: وهذه القراءة تقوية لما يدل عليه قول الله (بعد ذلك)(4) ؛ أي بعد ما عُدَّ له مِنْ المثالبِ والنقائصِ.

"وفائدة القطع من الأول أنهم أرادوا تجديد مدح أو ذم غير المذكور في أول الكلام؛ لأن تجدد لفظ غير الأول دليل على تجدد معنى، وكلما كثرت المعاني، وتجدد المدح كان أبلغ" (5)، إذ إنَّ غاية " التغاير الإعرابي " تركيز ذهن المتلقي على النعت المقطوع، وإبراز المعنى الموجود في هذا النعت، وذلك لأهميةٍ محددةٍ فيه استدعت هذا التركيز، يقول الفراء : " والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدحِ أو الذمِّ، فيرفعون إذا كان الاسمُ رفعاً وينصبون بعضَ المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدحٍ مجددٍ غير مُتْبَعٍ لأول الكلام، من ذلك قول الشاعر:

لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ   سُمُّ العُدَاةِ وآفة الجُزُرِ
النازلين بِكلّ معترَكٍ   والطَّيِّبِينَ مَعاقِدَ الأُزُرِ

وربما رفعوا (النازلون) و (الطيبون)، وربما نصبوهما على المدح، والرفع على أن يُتْبَعَ آخِر الكلام أوّله "(6).

وجعل الفارسي " التغاير في الإعراب " مما يجعل المقصود أكمل، يقول " إذا ذُكرتْ صفاتٌ في معرض المدحِ أو الذمِّ، فالأحسنُ أن يخالف في إعرابها؛ لأنَّ المقامَ يقتضي الإطنابَ، فإذا خُولِف في الإعراب كان المقصودُ أكملَ؛ لأن المعاني عند الاختلاف تتنوعُ وتتفنن، وعند الاتحاد تكون

---

(1) غافر:1-3.

(2) ينظر : المصدر السابق، 2 - 449 .

(3)القلم:10-11.

(4)ينظر :البرهان في علوم القرآن، 2 - 449.

(5) نتائج الفكر، السهيلي، ص185.

(6) معانى القرآن للفراء، 1 - 94.

نوعاً واحداً" (1). فضلا عن أن " قطعُ النعوتِ في مقامِ المدحِ والذمِّ أبلغُ من إجرائها "وفق تعبير السيوطي(2).

وغير خفي ما يحدثه التغاير الإعرابي" من مفاجأة للسامع، تقتضي تنبيهه وإيقاظ ذهنه إلى الصفة المقطوعة؛ إذ إن الأصل في حركة الصفة أن تأتي تابعة لحركة الموصوف، فإذا تغيرت الحركة تنبه السامع؛ مما يدلل على أن الموصوف قد بلغ حداً في هذه الصفة يثير الاهتمام ويقتضيه، والقطع في هذه الحالة يُفيد أن المخاطَب يعلم من اتصاف الموصوف ما يعلمه المتكلم فإذا كان مادحاً كان أمدح له، وإذا كان ذامّاً كان أذمّ له"(3).

قطع نعت النكرة

لا يخلو المنعوت أن يكون معرفة أو نكرة، فإن كان المنعوت نكرة، فقد اشترط كثير من النحويين فى جواز قطع نعته، تأخره عن آخر؛ أى يسبق النعت المقطوع بنعت قد تبع المنعوت النكرة0 قال ابن هشام : "وإن كان المنعوت نكرة،تعيّن في الأول من نعوته الإتباع وجاز في الباقي القطع "(4).

وأضاف الرضي أن لا يكون النعت الثاني ، لمجرد التخصيص أيضا ؛ قال: " لأنه إذا احتاجت النكرة إلى ألف نعت لتخصيصها لم يجز القطع، إذ لا قطع مع الحاجة، والأعرف مجيء نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل، إذ ظاهر النكرة محتاج إلى الوصف، فأكد القطع بحرف هو نص في القطع، أعني الواو، قال:

ويَأْوِي إلى نِسْوةٍ عُطَّلٍ   وشُعْثَاً مَراضيعَ مثلَ السَّعالِي"(5)

وإليه ذهب الأزهرى بقوله: "وإذا كان المنعوت نكرة تعين فى الأول من نعوته الإتباع؛ لأجل التخصيص، بخلاف ما إذا كان معرفة فإنه غني عن التخصيص، وجاز فى الباقى من نعوته

---

(1) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، 2-446، وانظر : الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي ، ت 911 هـ ، ت : حمد العربي ، القاهرة ، ط -1 ، 1415 هـ - 1995 م ،.2 - 188

(2)الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، 2 - 188

(3) ينظر : اللمسات البيانية للدكتور فاضل السامرائي :www.islamiyyat.com

(4) أوضح المسالك، ابن هشام، بيروت، دار الجيل، 197م،3-317.

(5) شرح الكافية، الرضي، 2-322

القطع عن المتبوع، سواء تعين مسماه بدونها أم لا؛ لأن المقصود من النعت التخصيص، وقد حصل بتبعية الأول"(1).

ومن ينعم نظره يدرك بلا ريب أن العدول بالقطع لم يكن عدولا تطريزيا محضا أملته نظرية العامل، وإنما سياق تركيبي عدل إليه المتكلم عن قصد. وهكذا يبدو للمتأمل في ما عُرض من نصوص وأمثلة أن النظام اللغوي بمعونة التوظيف السياقيّ في العربية يوظفان التشكيل الصوتي للتفريق بين المعاني النحوية، فيُعلم به المقطوع من غيره.

ولقد تعرّض أحد الباحثين، لدراسة الحذف عند النحاة واللغويين، ذاهبا إلى أن شيوع مصطلحات " الحذف " و" الإضمار " و" التقدير " اقتضتها عملية التعلم ؛ لتعبر عن حالات افتراضية لا وجود لها في الأساليب العربية الفصيحة "، قائلا : "إن النحاة قد افترضوا وجود أفعال مضمرة متروك استعمالها وافترضوا وجود جمل فعلية أو اسمية قدروها أجوبة لشرط أو قسم أو أخبارا لمبتدآت أو معطوفة على كلام سابق "(2).

وإنْ كان قوله إن شيوع مصطلحات " الحذف " والإضمار " اقتضتها عملية التعلم، فيه جانِبٌ من الصواب؛ فإن قوله: إن النحاة قد افترضوا وجود أفعال مضمرة متروك استعمالها، جانَبَ الصواب، فالتقدير تمليه الضرورات التركيبية والسياقية، وليس افتراض النحاة – كما زعم - ولنا أن نسأله عن معنى قول الله :﴿ قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا رَّسُولاً يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ ﴾(3)، وكيف نفهم معنى إنزال الرسول من غير تقدير و " أرسل رسولا " ؟ وكيف نفسر نصب لفظ الجلالة (الله) في قول الله : ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً ﴾ (4) من غير تقدير: يرجو ثواب الله أو رحمة الله، وقد أظهر السياق القرآني هذا الفعل المقدر في قول الله : ﴿ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُوراً﴾(5) ؛ وإنما أوجب تقدير ذلك؛ لأن الرجاء توقع حصول الخير، والخوف توقع حصول الشر، ولا يتعلق شيء من ذلك التوقع بذات الله ولا صفاته.

---

(1) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ت: محمد باسل عيون السود. ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ ط1،(1421هـ = 2000م) 2-125.

(2) ينظر: البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، كريم الخالدي، عمان، ط1،(دار صفاء للنشر،1428هـ- 2007)، ص9-10.

(3) الطلاق:10-11 ،

(4) الأحزاب:21.

(5)الاسراء: 57.

ويرى الخالدي: " أن النحاة أهملوا مراعاة ذكاء العربي وفطنته في استلهام المعنى بإيحاء العلامة به في قول الله: ﴿ وامرأته حمالة الحطب ﴾(1) ، في قراءة من نصب " حمالة " التي يقدرون فيها الفعل (أذم) أو ما يقرب منه، ويجعلون ذلك من باب الحذف متناسين أن العلامة وحدها موحية بهذا المعنى، ونحوه قولنا : " مررت بزيد المسكينُ " إذ يقطع النعت من حالة الجر إلى حالة الرفع لأداء معنى الترحم، فالعلامة المعدولة من الكسرة إلى الضمة أوحت بالمعنى. وذلك لا يدعو إلى تقدير فعل أو اسم؛ لأن هذا التقدير يقلب المعنى ويحيله إلى معنى آخر فلو قدرنا في المثال مبتدأ محذوفا لكان تفسير الجملة (مررت بزيد هو المسكين) وهذا يؤدي إلى اختلاف في المعنى وتتحول الجملة الواحدة إلى جملتين: الأولى فعلية (مررت بزيد) والأخرى اسمية (هو المسكين) وهذا التقدير يذهب بالسامع إلى معنى غير الترحم، وهو تقدير يهمل فطنة العربي الذي يستلهم من الضمة التي جاءت من الكسرة المتوقعة معنى الترحم ؛ لأنه كان يتوقع المعنى الاعتيادي من دلالة الكسرة غير أن المتكلم حين فاجأ السامع بضمة غير متوقعة بحسب ما تقتضيه التبعية توقف السامع كثيرا عند دلالة الضمة التي أوحت بتضخيم المعنى والمبالغة فيه لأداء معنى المسكنة بغير ما توحي به الكسرة المتوقعة، لذا يغدو التقدير أمرا متكلفا ومبالغا فيه، ومغايرا للمعنى المقصود"(2) .

ولاشك أن القول بأن العلامة وحدها موحية بالمعنى إغفال لكثير من قرائن السياق التي تسهم في إيضاح المعنى (كالمتكلم والمخاطب ومضمون الرسالة وسياق الحال)، وتحميل للحركة الإعرابية من الدلالات ما لا تحتمله ؛ إذ لو كان المراد كما زعم، فكيف لنا أن نفهم معنى " الذم " في " حمالة الحطب " بمعزل عن معرفة المقام الذي قيلت فيه الآية الكريمة؟ مما أوقعه في مناقضة نفسة إذ نراه في سياق آخر يقول :" والأمثلة التي أوردها سيبويه مراعيا فيها حال المخاطب كافية للدلالة على المعنى من غير تقدير أو تأويل ؛ لأن الحال التي كان عليها المخاطب تهدي إلى المعنى وتشير إليه.. وأنى لسيبويه أن يستنبط معنى " أبصروا الهلال " لولا هيئة الناس المجتمعين في مكان يتيح لهم رؤية الهلال، وأنظارهم مصوبة نحوه، وهكذا في كل الحالات التي يكون المقام فيها كاشفا عن المعنى موحيا به(3).

---

(1) المسد:4

(2) البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، كريم الخالدي، ص41-42.

(3) البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، كريم الخالدي، ص31.

وكيف نفهم نحن قوله :" إن النحاة أهملوا مراعاة ذكاء العربي وفطنته في استلهام المعنى بإيحاء العلامة به في قول الله " وامرأته حمالة الحطب " في قراءة من نصب " حمالة " التي يقدرون فيها الفعل (أذم) أو ما يقرب منه، ويجعلون ذلك من باب الحذف متناسين أن العلامة وحدها موحية بهذا المعنى "؟!.

والصواب أن العرب ينظرون إلى مقصود الإفادة من هذا الباب ونحوه ؛ فإن كان المقصود نسبة الفعل إلى الفاعل اقتصروا عليه، فقالوا : فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع، والله يحيي ويميت ؛ لأنه ليس الغرض ذكر المُعطى والممنوع والموصول... ولكن الغرض وصف الفاعل بهذه الأفعال، وإن كان الغرض ذكر المفعول لا غير لم يتعرضوا للفاعل كقول الله:﴿ قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾(1)، وقوله : ﴿ قُتِلَ الْأِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾(2)، ليس الغرض ههنا ذكر الكاذب ولا القاتل، وإنما الغرض في نسبة الكذب والقتل إلى المذكورين، وإن تعلق الغرض بالفاعل والمفعول معا أتوا بهما(3) كقول الله " : ﴿ وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ ﴾(4).

ونحوٌ مما نحن على سمته، وبسبيل الغرض فيه، حكاية الطبري :" ولكنه جلّ ذكره حَمِد نفسه وأثنى عليها بما هو له أهلٌ، ثم علَّم ذلك عباده، وفرض عليهم تلاوته، اختبارًا منه لهم وابتلاءً، فقال لهم قولوا: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)، وقولوا:(إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ). فقوله(إِيَّاكَ نَعْبُدُ) مما علمهم جلّ ذكره أن يقولوه ويَدِينُوا له بمعناه، وذلك موصول بقوله:(الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)، وكأنه قال: قولوا هذا وهذا.

فإن قال: وأين قوله: "قولوا"، فيكونَ تأويلُ ذلك ما ادَّعَيْتَ؟، قيل: قد دللنا فيما مضى أن العرب من شأنها إذا عرفتْ مكان الكلمة، ولم تَشكَّك أنّ سامعها يعرف بما أظهرت من منطقها، ما حذفت، حذفُ ما كفى منه الظاهرُ من منطقها، ولا سيما إن كانت تلك الكلمة التي حُذفت، قولا أو تأويلَ قولٍ، كما قال الشاعر:

وأَعْلَمُ أَنَّنِي سَأَكُونُ رَمْسًا   إِذَا سَارَ النَّوَاعِجُ لا يَسِيرُ
فَقَالَ السّائلون لِمَنْ حَفَرْتُمْ؟   فَقَالَ المُخْبِرُون لَهُمْ: وزيرُ

قال أبو جعفر: يريد بذلك، فقال المخبرون لهم: الميِّتُ وزيرٌ، فأسقَط الميت، إذ كان قد أتى من الكلام بما دلّ على ذلك. وكذلك قول الآخر:

---

(1) الذاريات: 10 .

(2) عبس:17 .

(3) ينظر : الإشارة إلى الإيجاز، العز بن عبد السلام، بيروت ط، دار المعرفة ص16-18.

(4) الجاثية:22.

وَرَأَيتِ زَوْجَكِ في الوغَى   مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحَا

وقد علم أنّ الرمح لا يُتَقَلَّد، وإنما أراد: وحاملا رمحًا، ولكن لما كان معلومًا معناه، اكتفى بما قد ظَهر من كلامه، عن إظهار ما حذف منه. وقد يقولون للمسافر إذا ودَّعوه: "مُصاحَبًا مُعافًى"، يحذفون "سر، واخرج"، إذ كان معلومًا معناه، وإن أسقط ذكره، فكذلك ما حُذف من قول الله تعالى ذكره:(الْحَمْدُ للَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)، لمَّا عُلم بقوله جل وعزّ:(إيّاكَ نَعبُد) ما أراد بقوله:(الْحَمْدُ للَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)، من معنى أمره عبادَه، أغنتْ دلالةُ ما ظَهر عليه من القول عن إبداء ما حُذف"(1).

نتائج وتوصيات .

- تمثل الدراسة النحوية مادة علمية خصبة ، بما تتضمنه من قضايا جزئية بُثتْ في ثنايا أبواب النحو ، وتعدّ فكرة " العدول إلى القطع " واحدة من هذه الجزئيات، وتبرز هذه الفكرة في باب النعت على وجه الخصوص ، في ما يعرف " بقطع النعت " لغرض المدح أو الذم أو الترحم.
- إن توجيه البحث النحوي لاستكناه كثير من الجزئيات المبثوثة في ثنايا الأبواب النحوية من شأنه أن يسهم في إعادة تحليل الأنماط التركيبية؛ بغية وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم، وموضوع الكلام ، ومن ثَمّ التوسع إلى استكناه البنى الجوانيّة للتركيب النحوي .
- تؤشر دراسة " القطع " إلى ضرورة الرَّبط بين كلَّ ما هو تركيبي بحت – وهو ما كان في واقع الأمر مدار انشغال النحاة – وما هو دلالي ، حتى لا تبقى الأبنية والتراكيب العربية قوالب جامدة خالية من كل روح .
- أظهرت دراسة " العدول إلى القطع " ، بما لا يدع مجالاً للشك أن الدِّراسة النَّحوية العربيَّة في التّراث لم تكن شكلية خالصة مقتصرة على الإعراب ، وتفصيل أحكامه على حساب المعنى ، وإنما امتدت أنظار النحاة وتحليلاتهم في أثناء تناولهم الوظائف النحوية إلى البعد الدلالي بالقدر الذي يتواءم وغايتهم من دراسة اللغة ، مما يستوجب على ناقد التراث أن ينظر إليه نظرة شاملة، وألاّ يحاكم النحاة بغير منهجهم .
- أكدّت الدراسة أن " العدول إلى القطع " واحد من أهم الأساليب اللُّغوية التي يتجسد فيها دور الحركة الإعرابية في توضيح المعنى ، إذ إنها أبرز القرائن التي تسهم في توجيه دلالة التركيب نحو " المدح " أو " الذم " أو " الترحم ".

---

(1) تفسير الطبري،1-141.

المصادر والمراجع

(1) اتفاق المباني وافتراق المعاني، أبو الربيع سليمان بن بنين المصري، تحقيق : يحيى عبد الرؤوف جبر ، دار عمار ، عمّان ،ط1، (د .ت) .

(2) الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : حمد العربي ، القاهرة ، ط1، (1415 هـ - 1995 م) .

(3) الإشارة إلى الإيجاز، العز بن عبد السلام، دار المعرفة ، بيروت ، (د .ط) ،(د.ت) .

(4) الأشباه والنظائر، السيوطي، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، (د.ط)، (1395هـ،1975م).

(5) الأصول في النّحو، ابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت- لبنان، (د.ط)، (1420هـ-1999م) .

(6) إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب،بيروت ، (د. ط) (1409هـ- 1988م) .

(7) أوضح المسالك، ابن هشام، دار الجيل ، بيروت، (د.ط) ،(1997) .

(9) الإيضاح في علل النّحو، الزّجّاجيّ، أبو القاسم، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت، ط2،(1973م) .

(10) البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، كريم الخالدي، دار صفاء للنشر، عمان، ط1 ، (1428هـ- 2007) .

(11) البرهان في علوم القرآن ، الزركشي (- 794هـ) ، ت : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، ط1 ، (1376 هـ - 1957 م).

(12) البيان في إعراب غريب القرآن، أبو البركات الأنباري، تحقيق: بركات هبود، دار الأرقم بيروت،(د.ط) ، (د.ت) ،(د.ت)

(13) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية .

(14) جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر الطبري ،تحقيق : أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة،بيروت، ط1،(1420 هـ - 2000م) .

(15) جامع الدروس العربية، الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت، ط39، (1422-2001م)

(16) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي ، تحقيق: : هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية،(1423هـ- 2003م) .

(17) الخصائص، ابن جني، تحقيق : محمد على النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، (1973م) .

(18) دلائل الإعجاز، الجرجاني، تحقيق : محمد رضوان الداية ود. فايز الداية، مكتبة سعد الدين، دمشق، ط2، (1407هـ،1987م) .

(19) ديوان الخِرْنِق بن هفَّان، ت: يسري عبد الغني عبد الله،دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1،(1991م).

(20) ديوان ذي الرمة ، قدم له وشرحه : أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1،(1415هـ ،1995م).

(21) ديوان الفرزدق ، شرحه وضبطه وقدم له ، علي الفاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ،(1407هـ،1987م) .

(22) شرح ابن عقيل، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط 14، (1384 هـ - 1964 م).

(23) شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهرى تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ط1،(1421هـ = 2000م) .

(24) شرح الرضي على الكافية، الاستراباذي، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران ،(د.ط) ،(د.ت).

(25) شرح المفصل، ابن يعيش ، عالم الكتب، بيروت،(د.ط) ،(د.ت).

(26) شرح المقدّمة المُحْسِبَة، ابن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط 1،(1976م) .

(27) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة دار المعارف، بيروت، ، ط1 (1414-1993) .

(28) الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، العلويّ، عليّ بن إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلمية،بيروت ، (د.ط)،(1400هـ-1980م) .

(29) علم اللغة، مقدمة للقارئ العربى، محمود سعران، دار النهضة العربية، بيروت،(د.ط) ، (د.ت).

(30) الكتاب، سيبويه، تحقيق : عبد السلام هارون، دار الجيل ، بيروت ،ط1، (د.ت).

(31) الكشاف، الزمخشري ، تحقيق : عبد الرزاق عبد المهدي، بيروت،(دار إحياء التراث العربي).

(32) لسان العرب ، ابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، (د.ط)،(د.ت). .

(33) المزهر، السيوطي،دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1(1998م).

(34) مفتاح العلوم، السّكاكيّ، شرحه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1403هـ-1983م).

(32) معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تصدير : محمد أبو الفضل إبراهيم، عالم الكتب، بيروت، ط2،(1400 هـ - 1980م).

(33) معانى القرآن، الأخفش، تحقيق : فائز فارس ، دار البشير ، دار الأمل ، ط 2، (1401هـ،1981م) .

(34) المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية بالقاهرة) ، ط 2 ، دار المعارف ،مصر ، (1392 هـ-1972 م).

(35) نتائج الفكر، السهيلي، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، بيروت ،ط1، (1412هـ-1992م) .

(36) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، نهاد الموسى ، دار البشير ،عمان، ط2،(1408هـ-1987م).